

## أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة الخبراء،

يسعدني أن أعرب لكم عن كامل اعتزازي لرئاسة هذه الجلسة الأولى لهذا المنتدى المتمحور حول موضوع: **"رفع تحديات الحكامة لأجل اقتصاد أكثر قوة وإنصافاً"**.

ويطيب لي في البداية أن أرحب بكم جميعاً متمنياً لكم مقاما طيباً بين ظهرانينا في هذه المدينة الجميلة والعريقة، مدينة مراكش.

كما أنتهز هذه الفرصة لأشكركم على حرصكم حضور أشغال هذا المنتدى حول الحكامة بالرغم من التزاماتكم المتعددة وبعد المسافة ، مقدراً اهتمامكم بفعاليات هذا اللقاء التواصلي الذي يندرج في نطاق مبادرة الإدارة الرشيدة للحكامة بدول المينا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

لقد شكلت هذه المبادرة منذ انطلاقتها سنة 2005 إطاراً للتلاقي والتكامل وتقاطع الآراء وتبادل التجارب الرائدة. وكان لها الوقع الإيجابي على مسار تحقيق أهداف الحكامة الرشيدة ببلداننا.

وانطلاقاً من القناعة الراسخة بأهمية العمل المشترك في إطار هذه المبادرة، أكد المغرب منذ انخراطه فيها إلى جانب الدول الأخرى، تفاعله الإيجابي مع أهدافها ومسااعيها، كما شارك في جميع فعاليات هذه المبادرة، وتولى رئاسة المجموعة الأولى لهذه المبادرة حول الوظيفة العمومية والنزاهة، وكذا مهمة تنسيق وتتبع أنشطتها.

وقد أصبحت اليوم هذه التجربة أكثر نضجا وتطورا مما يجعل منها ركيزة أساسية وفضاءا ملائما لمواجهة التحديات المفروضة على بلداننا في ظل الظرفية الراهنة، وذلك في إطار من المشورة والحوار السياسي البناء.

وأود بنفس المناسبة أن أعرب لكم عن اعتزازنا بانضمام بعض الدول الشقيقة والصديقة لهذه المبادرة والتي نحن ما أحوجنا إلى مساهماتها وتعاضدها لبلورة رؤية موحدة لمواجهة مصيرنا المشترك، وتدعيم موقفنا إزاء المنظمات الدولية الراحية لهذه المبادرة وأخص بالذكر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

ونعتبر لقاء اليوم محطة أساسية نقف سويا من خلالها على استنباط وتدارس الراهانات الحالية للحكومة العامة وبلورة الخطط الإصلاحية والسياسية التي من شأنها رفع هذه التحديات والدفع بتفعيل وتجسيد أهداف وأسس الحكامة الرشيدة لأجل تنمية مستدامة ومحصنة بأقطارنا.

كما نعتبر هذا المنتدى فرصة سانحة تتيح لنا تقاسم انشغالاتنا واهتمامنا والاستئناس برؤانا ومقارباتنا في تسطير الخطى والبرامج الحديثة التي سوف تقودنا مع شركائنا إلى تكريس الركائز، وتحقيق الأهداف التي نتوخاها سويا في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة، والمتمثلة في رفع تحديات الحكامة المطروحة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة لأجل بناء اقتصاديات بلداننا وجعلها أكثر قوة وإنصافا.

## حضرات السيدات والسادة

إن تدبير ما بعد الأزمة ومحاصرة انعكاساتها المختلفة، لا يستقيم دون انتهاج حكمة جيدة عند إعداد السياسات العمومية وتنفيذها، كما يستدعي وضع الآليات والممارسات الجيدة للنهوض بثقافة التشاور والحوار السياسي عبر تكريس دولة الحق والقانون، واعتماد أساليب جديدة للتدبير تقوم على أساس نهج سياسة القرب ونشر ثقافة المرفق العام وتعزيز المشاركة والانفتاح على المجتمع المدني، فضلا عن توسيع الشراكة الثلاثية بين الدولة والمقاولة والمجتمع المدني وتنويع مجالاتها.

إن الأساليب الجديدة للحكومة ومدى فعاليتها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة في الأساس بالدور المنوط بكل من الدولة والمقاولة والمجتمع المدني، وبكيفية استيعابها لمسؤولياتها، وطريقة أدائها لمهامها ومدى تكاملها وشراكتها في تنفيذ أدوارها.

فلاستغناء عن هذه الشراكة الثلاثية يحد لا محالة من جهود التنمية وكسب الرهانات المستقبلية، وبالتالي إقصاء أطراف فاعلة في الحكامة باعتبارها روافد للديمقراطية والتنمية.

إن هذا الحوار بين " الدولة والمقاولة والمجتمع المدني" سيعطي لاشك على الصعيد الدولي نفسا جديدا وسيقترح حولا بديلة من شأنها توفير السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق عالم أكثر عدالة وتضامنا ومجتمعا دوليا أكثر تماسكا وبيئة أكثر حماية.

ونظرا لكون المغرب يواجه نفس التحديات والرهانات التي تعرفها دول العالم، فإن الاستراتيجية التي يعتمدها

في هذا الشأن تقوم على نهج أنجع السبل الكفيلة بتأمين حرية المواطنين وكرامتهم واحترام حقوق الإنسان وضمان الممارسة الديمقراطية والمشاركة الفعلية.

فقد شرعت بلادنا عن وعي وبعزيمة في إعادة تحديد دور الدولة وتدعيم الديمقراطية وتطوير اللامركزية واللامركزية وتحسين المقاربات التشاركية وتحفيز المبادرات الجموعية وتشجيع الشراكة والتعاون بين كل الأطراف المعنية.

ولازالت أمامنا أشواط كثيرة يتعين قطعها لاستغلال كل الفرص التي تتيحها الأساليب الجديدة للحكم. من هنا فإن رفع هذه الشراكة الداخلية إلى مستوى التعاون والحوار الإقليمي والدولي لكفيل بتحقيق فرص مواتية جديدة لتبادل التجارب في هذا الميدان والبحث عن سبل بديلة وابتكار حلول جديدة.

إن تقاسم أفضل الممارسات وتبادل المبادرات الإبداعية في مجال الحكامة الرشيدة أصبحا يشكلان أمرا لا محيد عنه بيننا كدول المينا ومع شركائنا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، إذا كنا نرغب في تطوير هذا التعاون والدفع قدما بهذه الشراكة إلى أفق مزدهر يستجيب لانتظاراتنا وطموحاتنا.

ولا يسعنا هنا إلا أن نقدر ونحيي جهود شريكنا الرئيسي في دعم هذه الشراكة والمتمثل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ونشمن على الخصوص مختلف الآليات والوسائل التي ابتدعتها واعتمدها مع دول منطقتنا لدعم هذه الشراكة وتطوير الحوار السياسي في مجال الحكامة العامة، ونخص بالذكر تبادل الممارسات المتميزة والدراسات المعرفية في بعض

المجالات الحيوية، والتقييم المقارن بين دول المنطقة فضلا عن مشروع دعم قدرات ومهارات الأطر المسؤولة في مجال الحكامة، وذلك بالمعاهد والمراكز الإقليمية التي هي قيد الإحداث ببعض دول المينا.

إننا ونحن مقبلون على المرحلة الثالثة لهذه الشراكة بين دول المينا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، نتطلع إلى دعم اعتماد هذه الآليات واستغلالها واستثمارها ما أمكن لتحقيق الجدوى والغاية المنشودة منها، ويسعدنا أن نقترح تعزيز هذه الوسائل بألية أخرى لا تقل أهمية عنها تتمثل في نقل الممارسات الإبداعية والتجديدية في مجال تطوير الحكامة بين دولنا، ذلك أن إرساء ثقافة الخلق والإبداع داخل المرفق العام قد أصبح أمرا ملحا أكثر من ذي قبل نظرا لما له من دور فعال ومباشر في النهوض بالحكامة الرشيدة .

فالإدارة العمومية مطالبة بإجراء تغييرات واتخاذ المبادرات التي ستمكنها من إجراء التحولات الجذرية والعميقة المطلوبة لرفع مختلف تحديات الأزمة الراهنة، ولتحقيق التجاوب السريع مع حاجيات وانتظارات المواطنين، وهو الأمر الذي يستلزم تعاون الجميع من أجل إنجاح مبادرات الابتكار والإبداع في مجال التدبير والتسيير بما يمكن من تلبية حاجيات المقاول والمواطن والتقديم الأفضل لخدمات ذات جودة عالية لفائدة مختلف المرتفقين .

هذه إذا بعض العناصر التي أود بسطها على سبيل التقديم للموضوع المبرمج في هذه الجلسة، التي سنتابع خلالها مداخلات هامة تسلط الضوء على

المداخل والمحاور الرئيسية لترسيخ حكمة فعالة تضمن نمو اقتصاديا مدعما ومساهماتيا استنادا على الخبرة والدراية الواسعة للسادة الوزراء المتدخلين.

ويطيب لي أن أذكر في هذا الإطار أن فعاليات هذا المنتدى تتمحور حول ثلاث جلسات:

- الجلسة الأولى التي أشرف برئاستها تركز على العلاقة بين الحكامة والتنمية الاقتصادية من خلال التأكيد على أنجع الأساليب التي تجعل من الحكامة الجيدة والرشيطة رافعة للتنمية المستدامة.

- الجلسة الثانية ما بعد الزوال ، سترتكز على إشراك جميع الفاعلين في وضع وتفعيل السياسات المتعلقة بالحكامة ، حيث أن هناك مشاركة أيضا للسلطات المحلية والمجتمع المدني والإعلام.

- وأخيرا الجلسة الثالثة ستخصص لتقديم بعض الجوانب التي تتطلب تفكيرا أعمق حول السياسات التي يتعين على الحكومات اعتمادها للاستجابة لانتظارات المواطنين واقتراح الخدمات الملائمة للمتطلبات الاجتماعية والبيئية الجديدة.